بعد قرار مجلس الوزراء بتكوين مجموعة متابعة لهذا الشأن

تشكيل فريق لدراسة المستجدات الاقتصادية جراء «كورونا» بين الاستحسان والاستهجان

العدساني: قرار «الوزراء» إعادة دراسة الوثيقة الاقتصادية خطوة في الاتجاه الصحيح

فيما قرر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس الأول تشكيل فريق برئاسة الشيخ الدكتور مشعل الجابر ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار البترول وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والإجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني ، أثار هذا القرار ردود فعل مختلفة منها ما هو مؤيد ويؤكد أنها خطوة مهمة وفي الاتجاه الصحيح ، ومنها ما هو مطالب بمزيد من التوضيح ، ويرى أن هذه الخطوة تثير القلق.

في هذا السياق أشاد النائب رياض العدساني بقرار مجلس الوزراء تكليف فريق حكومي مختص بإعادة دراسة الوثيقة الاقتصادية، مؤكدا أن هذا القرارخطوة في الاتجاه الصحيح، وأنه سيتابع جميع الإجراءات التي ستتخذ في هذا الشأن.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس إن الوثيقة الاقتصادية التي تعد بمثابة " وثيقة الدمار" تتضمن إجراءات تمس جيوب المواطنين وقوتهم ومكتسباتهم، إضافة الى رفع أسعار الكهرباء والماء والبنزين، وإقرار الضرائب وتجميد جميع الزيادات والعلاوات السنوية للموظفين.

وأضاف أنه سبق أن أكد في جميع الاستجوابات التي قدمها لوزيري المالية الحالي والسابق على عدم المساس بجيوب المواطنين ومكتسباتهم وحقوقهم ورواتبهم، مشيرا إلى أنه من غير المقبول معالجة الخلل من جيوب المواطنين.

ولفت العدساني إلى أن حقوق ومكتسبات ورواتب المواطنين خط أحمر "بالنسبة له" ، وبالتالي يجب معالجة جميع الاختلالات بعيدا عن جيوب المواطنين.

رياض العدساني

صفاء الهاشم

الهاشم للخالد: معالجة تداعيات «كورونا» واضحة.. حزمة إصلاح اقتصادية وتقليص المصروفات

لملاحقة أصحاب الرأي والمعارضين والمغردين وحبسهم والمتمثلة في القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن جرائم تقنية المعلومات، وفي القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي القانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني، هذا بالإضافة إلى قوانين المطبوعات والنشر والإعلام المرئي والمسموع وقانون أمن الدولة 31 لسنة 1970، بحيث تسعون لاستحداث المزيد من القيود وتشريع قوانين جديدة تكمم الأفواه وتكبّل حرية الرأي وتضيق على حرية التعبير؟!

وختمت الحركة بأنها تبنه الشعب الكويتي إلى ما تنطوي عليه القرارات الحكومية الأخيرة من مساس بمعيشة الناس واستهداف لتقليص الحدود الدنيا المتاحة من حريتهم، وتهيب بالحركة النقابية العمالية وبمؤسسات المجتمع المدني إلى التصدي لهذه التوجهات. وكان مجلس الوزراء قد قرر في اجتماعه أمس الأول تشكيل فريق برئاسة الشيخ الدكتور مشعل الجابر ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار البترول وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والإجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني بما في ذلك ما ورد في الوثيقة الاقتصادية والإجراءات المقترحة لخفض المصروفات وإعداد برنامج عملي متكامل ومدروس للاصلاح المالي والاقتصادي يرتكز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر والمصروفات غير المبررة في مختلف الأجهزة الحكومية ويضع الأسس والآليات العملية الكفيلة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة وتعزز الاقتصاد الوطني.

«التقدمية»: قرارات مجلس الوزراء عن الإصلاح الاقتصادي مثيرة للقلق والتساؤلات

تتصدى بحكم الدستور لإدارة شؤون الدولة، وبالتالي فعلينا أن نتعامل بكل جدية واهتمام مع قراراتها، ومن بينها القرارات الأخيرة التي أصدرها مجلس الوزراء في جلسته يوم أمس الاثنين 24 أغسطس، حيث نتوقف أمام قرارين منها، وهما القراران الرابع والسادس المتصلان بالإصلاح الاقتصادي ووسائل التواصل الاجتماعي، اللذان نرى أنهما مثيران للقلق والتساؤلات.

فالقرار الرابع قضى بتشكيل فريق يتولى من بين ما سيتولاه "مراجعة الخطط والاجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني بما في ذلك الوثيقة الاقتصادية والاجراءات المقترحة لخفض المصروفات"، ويهمنا هنا أن نعبر عن القلق تجاه هذا القرار الذي يتبنى الوثيقة الإقتصادية، التي تمثل برنامجاً رأسمالياً نيوليبرالياً منحازاً ضد الفئات الشعبية ويحاول تحميلها أعباء حل الأزمة الاقتصادية والمالية، فهذه الوثيقة تطرح حزمة من الإصلاحات المزعومة ومقترحات تمويل الميزانية عبر تحميل الفئات الشعبية من عمال وموظفين ومتقاعدين ومواطنين من أصحاب الدخول المتدنية والطبقة الوسطى العبء الأكبر في معالجة عجز الميزانية وما يسمى الإصلاح المالي، وذلك على حساب مكتسباتهم وحقوقهم ومستوى معيشتهم، وهذا ما يتضح في المقترحات الواردة فيها، وأبرزها:

1 – إعداد مشروع قانون في شأن ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبة غير عادلة اجتماعياً سيدفعها المستهلك زيادة على فاتورة الشراء بغض النظر عن مستوى دخله.

2 – إعداد مشروع قانون يسمح للحكومة بزيادة أسعار الرسوم والخدمات، واستحداث رسوم جديدة، وذلك عبر تعديل القانون رقم 79 لسنة 1995 الذي يمنع الحكومة من زيادة أسعار الرسوم والخدمات الحالية إلا بقانون، لأن الحكومة تريد إطلاق يدها عبر المراسيم والقرارات الوزارية لزيادة الرسوم وأسعار الخدمات وفرض رسوم جديدة.

3 – تحميل الموظف زيادة قسط التأمينات بنسبة 5% جديدة مقابل خفض قسط الحكومة بهذه النسبة.

4 – رفع رسوم استهلاك الكهرباء والماء من دون استثناء السكن الخاص للمواطنين.

5 – خفض عدد الطلبة المبتعثين إلى الخارج، وزيادة المعدل المطلوب للابتعاث.

6 – حرمان موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للحكومة من الزيادات والترقيات السنوية.

هذا في حين أن الاجراءات الأخرى المقترحة لخفض المصروفات، فهي لا تستثني من هذا الخفض بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية ذات الصلة بحياة الغالبية الساحقة من الناس كالإنفاق على التعليم والصحة والرعاية السكنية والدعوم والمساعدات، ما يعني أن خفض المصروفات سيمس بالضرورة مستوى المعيشة العام.

وأما القرار السادس الصادر عن مجلس الوزراء أمس فكان متصلاً بتشكيل فريق لدراسة ما أسماه «الجوانب السلبية والانحرافات القائمة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمخالفة للقانون التي تقوم بها الحسابات الوهمية...»، ونحن هنا نتساءل: ترى، ألا تكفيكم الترسانة الحصينة من سلسلة القوانين المقيدة لحرية الرأي وحرية التعبير التي تتعسفون في استخدامها بعيدا عن جيوب المواطنين.

وأفاد أن قرار مجلس الوزراء مراجعة جميع الإجراءات والقرارات المتعلقة بالوثيقة الاقتصادية، يعني أن الوثيقة ليست مجرد رؤى وأفكار، بل حقيقة وقرارات وتم سحبها وتجميدها من أجل دراستها وصياغتها ، لافتا الى أن قرار مجلس الوزراء أكد أيضا معالجة الهدر في المصروفات ومحاربة الفساد.

من جهتها أكدت النائبة صفاء الهاشم أن معالجة تداعيات فيروس كورونا واضحة والحل موجود وهو حزمة إصلاح اقتصادية وتقليص المصروفات، مشيرة إلى ضرورة أن يكون وزير المالية عيونا ثانية في ظهر رئيس مجلس الوزراء.

وتساءلت الهاشم لماذا يشكل مجلس الوزراء فريقا لتولي تشخيص المستجدات التي طرأت بسبب فيروس كورونا؟ مضيفة "ما هي وظيفة وزير المالية والجيش الذي يرافقه؟".

بدورها وصفت الحركة التقدمية الكويتية قرارات مجلس الوزراء الأخيرة المتصلة بالإصلاح الاقتصادي ووسائل التواصل الاجتماعي بالمثيرة للقلق والتساؤلات لأنها تمس معيشة الناس وحرياتهم.

وقالت الحركة في بيان صحافي: "منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة الحالية كانت حركتنا التقدمية الكويتية تنظر إليها على أنها انعكاس لأزمة السلطة، وأنها أقرب ما تكون إلى حكومة مؤقتة، ناهيك عن أن تركيبتها وتوجهاتها تكشف حقيقة عجزها عن معالجة المشكلات

الحركة التقدمية

الفضل : اللجنة بصدد كتابة تقريرها حوله تمهيدًا لإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة

«الشباب والرياضة» انتهت من التصويت على مشروع قانون بشأن «الاحتراف والاستثمار الرياضي»

أحمد الفضل

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية

انتهت لجنة الشباب والرياضة خلال اجتماعها امس من التصويت على مشروع بقانون في شأن الرياضة فيما يتعلق بالاستثمار والاحتراف الرياضي.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح عقب الاجتماع إن اللجنة بصدد كتابة تقريرها حول القانون تمهيدًا لإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة، مشيرًا إلى إدخال بعض التعديلات المتفق عليها مع اللجنة الأولمبية الكويتية ووصول موافقات الاتحادات المعنية.

وأكد الفضل أن القانون الذي حظي بموافقة كل الجهات المعنية ومنها هيئة الرياضة والاتحادات المعنية واللجنة الأولمبية الكويتية سيوفر بيئة رياضية تخلق فرص عمل ووظائف.

وبين أن القانون ابتعد عن المفهوم السائد بأن الرياضة هواية تدعمها الحكومة، وجعلها مجالًا تنافسيًا يدر الأموال للاعبين والفرق المساندة الطبية والفنية والإعلامية.

وأضاف أن القانون لم يغفل الألعاب الفردية ونص القانون على شمول لاعبي الأندية المتخصصة في الألعاب الفردية.

ولفت إلى أن أهم ما جاء في القانون هو الجهة التي ستدير هذه المنظومة الاحترافية، مؤكدًا أنه تم الاتفاق على شكل هذه المنظومة وتنظيم هيئاتها بشكل متوازن ويحقق الشفافية بأعلى مستوى.

وأكد أن اللجنة سلكت أفضل الطرق في إعداد القانون بالاعتماد على الأنظمة الأوروبية واقتباس الجوانب الجيدة التي تواكب القوانين المحلية، وتطبيق كل معايير الشفافية ومتطلبات الميثاق الأولمبي والقوانين المحلية السارية.

وأفاد بأنه سيتم نشر القانون وعرض فيديوهات إيضاحية مصاحبة حتى تكون هناك فرصة للرياضيين والمعنيين بالشأن الرياضي لطرح تعديلاتهم قبل إقراره بالمداولتين الأولى والثانية.

بسبب اعتذار الشيتان عن عدم الحضور

«المالية» البرلمانية : تأجيل الاجتماع المقرر لمناقشة «الدين العام»

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم، إنه تم تأجيل اجتماع اللجنة حول متابعة قرار مجلس الأمة في جلسته الاخيرة بشأن مشروع القانون الخاص بالدين العام ، بسبب اعتذار وزير المالية براك الشيتان عن عدم الحضور .

وأضافت رئيسة اللجنة في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس إن وزير المالية اعتذر عن عدم حضور الاجتماع رغم أنه تعهد أنه سيقدم الى اللجنة خلال اسبوعين خطة واضحة وتبريرات بشأن توجه الحكومة للاقتراض.

من جانب آخر استغربت الهاشم قرار مجلس الوزراء أمس بشأن تشكيل لجنة برئاسة الشيخ مشعل جابر الأحمد ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار البترول وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والاجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني.

وبينت أن من بين تلك الاختلالات ما ورد في الوثيقة الاقتصادية والاجراءات المقترحة لخفض المصروفات وإعداد برنامج عملي متكامل ومدروس عن الاصلاح المالي والاقتصادي يرتكز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر والمصروفات غير المبررة في مختلف الأجهزة الحكومية.

وقالت "مللنا من تشكيل اللجان من دون تحقيق نتائج ملموسة خاصة أن سعر برميل النفط قدارتفع والعجز التقديري الذي وضعته الحكومة كان على أساس ان قيمة البرميل وصلت إلى ٣٠ دولارا واليوم وصلت قيمته الى ٤٤ دولارى"، معتبرة ان اللجنة عبارة عن " قص ولزق " من سابقاتها.ووجهت الهاشم حديثها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء متسائلة هل هناك اختلاف بين اللجنة المشكلة وبين اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي؟ وماذا يفعل وزير المالية والجيش الموجود في وزارته؟

ولفتت إلى أن لجنة التحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ البنك المركزي صدر عنها تقرير ولم يطبق منها وزير المالية الحالي حرفا واحدا.

ورأت أنه يتعين على وزير المالية أن يبين ما الحلول المطلوبة لمعالجة تداعيات أزمة فيروس كورونا خاصة أن العالم بأكمله تدارك تلك التداعيات بينما نحن في الكويت ما زلنا ندرس سبلا لمعالجة تداعيات تلك الأزمة.

وقالت الهاشم إن تداعيات أزمة كورونا واضحة وخطة الاصلاح الاقتصادي واضحة وتقليص المصروفات واسترجاع الأرباح المحتجزة طريقها واضح وآلية هيكلة الهيكل الاداري في الدولة كذلك واضحة.

واعتبرت أن تشكيل تلك اللجنة هو مضيعة للوقت، مشيرة إلى أن رئيس اللجنة لم يستطع عمل شيء فيما يخص تشجيع الاستثمار المباشر ولم يتم تبيان ما المدة التي ستطبق فيها اساسيات تشكيل اللجنة.

وقالت الهاشم إن الناس ملت والمشاريع تخسر وتقرير البنك المركزي وضع الحلول إلا أن وزير المالية غير قادر علي التطبيق، مطالبة بوجود شخص باستطاعته التنفيذ.

وأشارت إلى أن قانون الدين العام تم رفضه من قبل مجلس الأمة وذلك لعدم وجود جدية من الحكومة في تقنين الدعم والمساواة في ذلك، فلا يجوز تقديم دعم لمن يبلغ دخله ٢٠ مليونا في العام بنفس حجم تقديم الدعم لمن لا يملك إلا راتبه.

وأعلنت الهاشم رفضها رفع رسوم الماء والكهرباء في وثيقة الخطة الاقتصادية مؤكدة ان لجنة الميزانيات رفضت أمس الحساب الختامي ووافقت على الميزانيات بسبب ارتفاع كمية الهدر الذي تستنزف جسد الدولة خاصة أن التركيبة السكانية غير عادلة ، وان العجز الحاصل هو بسبب سوء الأداء.